قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر (2001-2014)

Measuring the impact of government investment spending on economic development Algeria case study (2001-2014)

أ.د. علي مكيد *

أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة المدية، الجزائر

mekid_a@yahoo.fr

أ. سومية فرقاني

طالبة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة المدية، الجزائر

soumia_fer@yahoo.com

الملخص:

إن الهدف الأساسي من معالجة هذا الموضوع هو قياس أثر التغيرات في الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية الاقتصادية في الجزائر؛ وذلك باستخدام نمو الناتج المحلي الإجمالي كمحدد أساسي للتنمية الاقتصادية،وقد تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية في برنامج (EVIEWS.7) لعرض وتحليل نتائج الدراسة، وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة ارتباطيه طردية قوية بين التغيرات في الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

كلمات مفتاحية: الإنفاق الحكومي، الإنفاق الاستثماري، التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي

Abstract:

The primary objective of addressing this subject is measure the impact of changes in government investment spending on economic development in Algeria, using the GDP growth as essential determinant for economic development. We have been using a number of statistical methods in the program (EVIEWS.7) to show and analyze the results of the study. The results of the benchmark analysis showed a strong positive correlation between changes in government investment spending and gross domestic product (GDP) in Algeria.

Key words: government spending, investment spending, economic development, economic growth

* **المؤلف المرسل**

مقدمـــة:

تشكل مسألة التنمية الاقتصادية إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية وذلك بالنظر إلى الفجوة الكبيرة بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان والإمكانيات المتاحة لمواجهتها، من هذا المنطلق وضعت هذه الدول التنمية الاقتصادية قضيتها الأولى، محاولة في سبيل ذلك تجنيد كل مواردها المادية والبشرية لتحقيق هذا الهدف، ولقد تباينت تلك الدول في إستراتيجيتها التنموية حيث أنها مارست تجارب مختلفة ومداخل متعددة أملا في الوصول إلى الإستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية واللحاق بركب الدول المتقدمة، والجزائر على غرار باقي الدول النامية قامت منذ الاستقلال بتجربة العديد من السياسات واعتمدت الكثير من البرامج بهدف تطوير هيكلها الاقتصادي، منها ما نجح ومنها ما فشل.

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة ذات توجه كينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، حيث شرعت الجزائر في انتهاج سياسة مالية توسعية، مستخدمة عائدات البترول المرتفعة في إنفاق استثماري ضخم وذلك عبر البرامج الاستثمارية العامة المنفذة خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2014، حيث قامت الجزائر منذ سنة 2001 بإطلاق ثلاث برامج استثمارية واسعة انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وأخيرا برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تقييم آثار الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تكوين نموذج قياسي لمعرفة مدى تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية الاقتصادية (باستخدام النمو الاقتصادي كمحدد أساسي للتنمية الاقتصادية)في الجزائر، وذلك بالاعتماد على بيانات الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

أولا- الإطار النظري للدراسة

I- الإنفاق الحكومي الاستثماري:

1-مفهوم الإنفاق الحكومي:

ويقصد به ما تنفقه الحكومة على شراء السلع والخدمات كالسيارات والآلات والأثاث والمعدات الحربية ودفع رواتب وأجور الموظفين في مختلف دوائر الدولة[1].

وتقسم النفقات الحكومية إلى قسمين نفقات جارية (نفقات التسيير) ونفقات رأسمالية (نفقات التجهيز)، أما النفقات الجارية فهي تلك المتعلقة بعمليات الإنفاق المعتاد الذي تقوم به الحكومة من أجل ضمان تسيير المرافق العامة المنوطة بتقديم الخدمات العامة للمواطنين في مجالات التعليم والصحة والأمن والقضاء والدفاع...إلخ. وأما النفقات الرأسمالية (الاستثمارية) فهي تلك المتعلقة بزيادة القدرة على توفير

الخدمات العامة، ويدخل في ذلك بناء المستشفيات وبناء المدارس وإقامة السدود ومد خطوط السكك الحديدية...إلخ[2].

وبعبارة أدق تتكون النفقات العامة من النفقات التشغيلية (الأجور، الإيجار، التدريب والرحلات...)، النفقات التحويلية (مختلف المنح والإعانات للأفراد والشركات أو الحكومات المحلية)، النفقات الاستثمارية (نفقات على المعدات والبنية التحتية بمختلف أنواعها)، وخدمة الدين[3].

2-مفهوم الإنفاق الحكومي الاستثماري:

إن الإنفاق الاستثماري العام – الحكومي – هو أحد مكونات دالة الطلب – الإنفاق الكلي – والذي يعتبر العنصر الأكثر أهمية وفاعلية في دفع النشاط الاقتصادي وتنميته وذلك بتوفير البيئة الملائمة للنمو وكذا تشجيع الاستثمارات الخاصة وتنمية القطاعات الإنتاجية، عل هذا الأساس فإن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد وبشكل أساسي على الإنفاق الاستثماري الحكومي وخاصة في الدول النامية[4]، ويمثل الإنفاق الاستثماري النفقات على السلع الرأسمالية الإنتاجية التي تشغل لبناء الاستثمارات وبناء المصانع والمباني التابعة لها[5]، ويعرف الإنفاق الاستثماري أيضا بأنه: " النفقات المتعلقة بتكوين وتحصيل رأس المال، يكون الهدف منها إنشاء القاعدة الهيكلية وتوسيع الطاقة الإنتاجية لتحفيز النمو الاقتصادي واستمراره، حيث تتصف بالمرونة والاستجابة تبعا لتغيرات القدرة المالية للدولة "[6]، ويحتل هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لعدة أسباب منها ما يلي:[7]

- يعتبر واحد من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية، وهذا ما أثبتته الكثير من الدراسات الاقتصادية، لذا يعتبر واحد من العوامل الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- يعتبر واحد من المكونات الرئيسية للطلب الكلي أو الإنفاق الوطني؛
- يتميز الإنفاق الاستثماري عن الأنواع الأخرى للإنفاق، بأنه شديد التقلب (عدم الاستقرار) نظرا لأن التغيرات التي تحدث في قطاع السلع الرأسمالية تكون أسرع بكثير من التغيرات التي تحدث في قطاع السلع والخدمات الاستهلاكية.

ويتميز هذا النوع من النفقات بإنتاجيته الكبيرة، مقارنة بنفقات التسيير، لأنها تزيد من حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، فالشهرة التي تحظى بها هذه النفقات تجد جذورها في التحليل الكينزي، إذ تعيد نفقات الاستثمار التوازن الاقتصادي العام في فترة الركود الاقتصادي، من خلال الدور الذي يقوم به "مضاعف الاستثمار"، ويلاحظ في كل عملية إنفاق استثماري إنشاء دخل جديد ناتج مباشرة عن النفقة العامة الأولية، ومن ثم ينتشر تجدد النشاط على مجمل الهيكل الاقتصادي، وتتوقف قوة أثر المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك للمستفيدين من هذه الدخول الإضافية الناتجة عن زيادة النفقات، فإذا قام هؤلاء الأفراد بالادخار عوض الاستهلاك، فإنهم يعطلون تأثير هذه النفقات في الناتج الوطني، ومن ثم في الدخل مدة أطول من حالة الاستهلاك المباشر لهذه النفقات، وهو مما يؤدي إلى وجود تحفظات نحو نفقات الاستثمار، لذا وجب القيام بخيارات فيما يخص المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الدولة، بحيث يتم

الإبقاء على المشاريع ذات المنفعة القصوى، كما أنه في فترة التضخم يمكن أن تمثل نفقات الاستثمار خطرا على الجانب النقدي، لذا وجب تقييدها ومراقبتها من طرف الدولة[8].

ويسمح التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الاستثماري، حيث يميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات الخاصة برأس المال، لهذا يمكننا ذكر بعض القطاعات المعنية: المحروقات، الصناعات التحويلية، المناجم والطاقة، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية. ويتوزع كل قطاع إلى قطاعات فرعية التي تتجزأ بدورها إلى أنشطة محددة، هذه الأخيرة تعتبر ميدانا ضمن النشاط الاقتصادي الوطني يمكن تشخيصه بحيث يتميز بخصائص ويمكن تعيينه بدقة ويخضع توزيع الاعتمادات على الفروع والأنشطة إلى الاختصاص التنظيمي[9].

ويمكن تقسيم الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى نوعين هما:[10]

- الإنفاق الاستثماري المباشر في مختلف فروع الإنتاج ويتمثل في إقامة المشاريع الصناعية والزراعية ...إلخ، والتي يترتب عليها سلع وخدمات حاصل إنتاجها يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي، كما تساهم في الضغوط التضخمية من خلال زيادة العرض الكليوزيادة الصادرات، مما يعزز الميزان التجاري في ميزان المدفوعات.
- الإنفاق الاستثماري غير المباشر ويتمثل في المبالغ المخصصة لإقامة الهياكل الأساسية والبنى أو (التنمية) الارتكازية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحتاج الحكومة لإقامتها إلى مدة زمنية طويلة، لذا يقع عبئها على الحكومة وليس على القطاع الخاص.

II-التنمية الاقتصادية:

1- مفهوم التنمية الاقتصادية:

في إطار تحديد مفهوم التنمية يجري التمييز بين مفهومين يقتربان من بعضهما، وتتداخل بعض مضامينهما، وهذين المفهومين هما النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث يعتبر هذين المؤشرين من المفاهيم الشائعة في الفكر الاقتصادي،ويجب الانتباه إلى وجود فرق بينهما11، حيث أن كثير من المؤلفات الاقتصادية التي تبحث في موضوع التنمية تستخدم كلمة نمو (Croissance)وتنمية (Développement) للتعبير عن معنى واحد، ذلك لأن المفهوم العام لكل منهما يتضمن زيادة الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي وفي الواقع فإن هناك فرق بين المفهومين[12].

إن النمو الاقتصادي هو مجرد زيادة في إجمالي الإنتاج، في حين أن التنمية الاقتصادية هي نتاج استثمارات طويلة الأجل في إنشاء قطاعات جديدة، نقل وإنتاج المعرفة، توسيع البنية التحتية، وعلى الرغم من أنه من الممكن أن يكون هناك نمو دون تنمية على المدى القصير أو حتى المتوسط الأجل، غير أن التنمية الاقتصادية تخلق الظروف التي تمكن من تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل[13].

ويعرف النمو الاقتصادي على أنه:" ارتفاع مستمر خلال فترة طويلة لإنتاج البلد بشكل عام، حيث يستعمل الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة كمؤشر للنمو"[14]، وبعبارة أخرى " يعرف معدل النمو إلى الزيادة في القيمة المضافة من سنة إلى أخرى، في حالة عدم وجود التضخم"[15]بالإضافة لذلك يعد النمو الاقتصادي دليلا عاما على نجاح النشاط الاقتصادي لأية دولة[16].

وإذا أتينا إلى تعريف التنمية الاقتصادية فإننا نجد أن المفكرين الاقتصاديين قد اختلفوا في تعريفهم للتنمية الاقتصادية وفقا لمدارسهم الاقتصادية وميولهم الفكرية، ولهذا سنورد على سبيل المثال لا الحصر التعاريف الآتية:

تعتبر عملية التنمية الاقتصادية عملية استثمارية ضخمة، تقتضي حفز الاستثمار ورفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني بمضاعفة وسائل تجميع الادخار وتراكمات رأس المال، ومن ثم رفع النسبة المخصصة من الدخل للاستثمار[17].

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها:"عملية نقل الاقتصاد الوطني من حال التخلف إلى حال التقدم أو بمعنى أدق هي عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم، هذا الانتقال يقتضي تغيرا في أساليب الإنتاج المستخدمة وفي البنيان الثقافي المتلائم مع هذه الأساليب الإنتاجية"[18].

ووفقا لـ (Galbrait): "التنمية الاقتصادية هي توسيع فرص النجاح لأولئك الذين لديهم الرغبة في الخروج من دائرة الفقر، وينطوي على تطوير زيادة الرعاية الاجتماعية، والتغيرات في الهياكل وفكر المجتمع ككل، وتحقيق الغنى عن طريق التحضر والتصنيع ومحو الأمية والتدريب وتنمية المجتمعات الريفية"[19].

ويذهب الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو (F. Perroux)إلى أن التنمية هي:"التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان، تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة"[20].

نخلص من ذلك أن التنمية الاقتصادية تعني بالإضافة إلى النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حدوث تغيرات مهمة وواسعة في القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والبيئية، وفي التشريعات والأنظمة التي تحكم هذه المجالات، وهذا يشير إلى أن النمو يتحقق في المجتمعات التي جرت فيها مثل هذه التغيرات في فترات سابقة، كما هو الحال في الدول المتقدمة حاليا، وهذا ما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي من دون أن يرافق ذلك تغيرات واسعة وملموسة في الجوانب المختلفة، على العكس مما يمكن أن يحدث في الدول النامية أو المتخلفة، ذلك لأن الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، والظروف التي تحكم تلك الدول المتخلفة، لا تخدم العمل من أجل تحقيق التنمية، وتساعد على استمرار التخلف في الكثير منها، وبالنظر إلى سرعة التغيرات المطلوبة في البلدان المتخلفة، إضافة إلى تنوع وتعدد هذه التغيرات، بحيث تشمل معظم نواحي الحياة، فإن هذا يجعل من دور الدولة أساسيا في إحداث التنمية الاقتصادية[21].

غالبا ما يلجأ الاقتصاديون لمعرفة حجم التنمية إلى الاعتماد بشكل خاص على مجمل الناتج القومي، فإذا كان ارتفاع حجم هذا الناتج أكبر من ارتفاع عدد السكان، فمعنى ذلك أن مجمل الناتج الفردي قد ارتفع وبالتالي فالتنمية قد تحققت، ولكي يتمكن بلد ما من الانتقال من مرحلة الاقتصاد المتخلف إلى مرحلة الاقتصاد المتطور، يجب عليه أن يعمل على تغيير وتوسيع البنى الاقتصادية والاجتماعية وحتى الفكرية[22].

2- أهداف التنمية الاقتصادية:

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة، الموارد المتاحة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، كما أن هذه الأهداف تتباين وفقا لحجم البلد وعدد سكانه وكذلك تختلف تبعا للمرحلة التي وصل إليها البلد من التطور، ولكن هذا لا يمنع أن تشترك التنمية الاقتصادية في مجموعة من الأهداف الأساسية تسعى لتحقيقها يمكن حصرها فيما يلي:

2-1- زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية بل هي أهم هذه الأهداف على الإطلاق، ذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها، انخفاض مستوى المعيشة لأهلها والنمو المرتفعلعدد سكانها ولا سبيل إلى القضاء على هذا الفقر وتدني مستوى المعيشة ومجابهة آثار المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي.[23]

2-2- رفع المستوى المعيشي:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى، لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي، فإن هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما يزيد السكان أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع ذا الدخل مختلا[24].

2-3- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني والتوسع في الهيكل الإنتاجي:

إن مفهوم التنمية الاقتصادية لا يقتصر فقط على مجرد الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في متوسط نصيب الفرد منه وإنما تهدف كذلك لتعديل التركيب النسبي للاقتصاد والتوسع في الهيكل الإنتاجي، ويقصد بتعديل التركيب النسبي للاقتصاد بتغيير طابعه التقليدي المعتمد على الزراعة وإفساح المجال للصناعة لتلعب دورها في التنمية إلى جانب القطاعات الأخرى، أما فيما يتعلق بالتوسع في الهيكل الإنتاجي فيقصد به إنشاء قطاعات أو فروع اقتصادية جديدة أو التوسع في تلك القائمة منها، ولقد تبنت مختلف الدول النامية منذ استقلالها سياسات تنموية مبنية على الصناعات الثقيلة وسياسات الصناعة

لإحلال الواردات، التي تبين فشلها فيما بعد وهي تحاول اليوم إعادة صياغة سياستها الصناعية بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[25].

3- أسباب فشل تجارب التنمية بالدول النامية:

يمكن إيجاد عدة أسباب لعدم نجاح أية دولة من الدول النامية في تحقيق نجاح حقيقي في برامج التنمية التي اتبعتها، وإن كانت هناك بعض النجاحات فهي مجرد نجاحات جزئية لا تكاد تذكر وتتمثل هذه الأسباب فيما يأتي:[26]

- كانت الوصفات والنظريات التي اعتمدت عليها برامج التنمية التي تبنتها معظم الدول النامية مفروضة من الخارج، وبصفة خاصة خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ولذلك لم تتناسب هذه السياسات مع البيئة الداخلية لهذه الدول؛
- نجد أن الصفة الغالبة على تلك السياسات أيضا هو محاولة فرضها من أعلى إلى أسفل، بحيث لم تشارك الشعوب في صياغتها، بل الذي وضعها هو النخب الحاكمة، ومن المعلوم أن عدم إشراك ممثلي الهيئات المدنية في صياغة السياسة التي ينبغي إتباعها، يؤدي بها إلى عدم تبني هذه السياسات، وبالتالي فلا تكترث كثيرا لنجاحها أو إخفاقها؛
- بدأت هذه السياسات بالإصلاح السياسي جنبا إلى جنب مع الإصلاح الاقتصادي، لكن التجربة أثبتت فداحة الثمن الذي كان على النخب الحاكمة أن تدفعه من جراء إتمام الإصلاح السياسي، فكان أن تخلت عنه، وأولت جل اهتمامها للإصلاح الاقتصادي فحسب، وقد ثبت بالتجربة أن عدم اقتران الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي يؤدي في الغالب إلى حدوث إخفاقات في الإصلاح الاقتصادي؛
- يتصل بهذا السبب مباشرة عدم وضوح الرؤية لدى الحكومات المتعاقبة من الهدف من عمليات التنمية، فمن المعلوم أن أية حكومة تسعى لتنفيذ السياسات قصيرة الأجل، حيث يكون مطلوبا منها إنجاز الأعمال الطارئة وعد تفاقم المشاكل عند حدوثها، وما لم يكن هناك أهداف طويلة الأجل يكون قد حددها المجتمع ويراقب تنفيذها من طرف الحكومات الموجودة في ظل ترسيخ مبادئ المساءلة، فلن تقدم أية حكومة على تنفيذ تلك السياسات؛
- لم تعط هذه السياسات المتبعة أدنى اهتمام للإصلاح المؤسسي، بالرغم من كونه عنصرا حاسما في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، فكيف يناط بأجهزة رثة ومفككة قيادة عملية الإصلاح الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للشعوب.

III- الإنفاق الحكومي الاستثماري وعلاقته بالتنمية الاقتصادية:

عندما بدأ الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية التي تستهدف الارتفاع السريع لمعدل نمو الناتج الوطني تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل نمو الناتج الوطني، أي أن المتغير المهمين في تحقيق هدف التنمية يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضخم،

ولم يكن هذا الاعتقاد ينفي وجود عوامل أخرى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية[27]، كما أن أهمية التراكم الرأسمالي تتجلى في كونها وسيلة رئيسية للتقدم التكنولوجي ومحددا رئيسيا لنمو الإنتاجية، وهو ما يتطلب من الدول النامية التركيز أكثر على توفير الحجم الأمثل من التكوين الرأسمالي الثابت لتحقيق التنمية الاقتصادية[28]، وقد احتل موضوع رأس المال وتراكمه اهتمام العديد من الاقتصاديين خلال السنوات الماضية نظرا لما له من أهمية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية[29]، وعلى هذا الأساس سنقوم بعرض أشهر النظريات التي اعتمدت رأس المال كمحدد أساسي للتنمية الاقتصادية:

1-نظرية مراحل النمو لروستو w.w.Rostow:

قدمت من طرف الاقتصادي والت ويتمان روستو سنة 1960وهي عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تسير عليها للوصول إلى التقدم[30]، ويعتبر والتر روستو من خبراء التنمية الاقتصادية حيث بنى نموذجه من أجل التعرف على مراحل تطور النظم الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص إلى تحديد العوامل الرئيسية التي يمكن أن تفسر التحول من بلد متخلف إلى بلد متقدم[31]. ويمكن تشخيص تلك المراحل والتي قسمها إلى خمسة، انطلاقا من مرحلة المجتمع التقليدي والتي غالبا ما تكون طويلة الأمد وشديدة البطء، ثم مرحلة الانطلاق، وهي مرحلة انتقالية بين المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق، وتتميز بوجود ظروف تهيئ لانتقال المجتمع نحو الانطلاق، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الانطلاق، حيث تسعى الدولة في هذه المرحلة إلى القضاء على أسباب التخلف والانطلاق نحو التنمية والتقدم باستعمال وسائل تكنولوجية حديثة في القطاعين الصناعي والزراعي، ووصولا إلى مرحلة النضج التي تكون فيها القطاعات الاقتصادية كافة قد استكملت نموها وتمكنت من رفع مستوى الإنتاج ويكون فيها الاستثمار أعلى من مستويات الاستهلاك بما يحقق دخلا يفوق الزيادة في معدلات النمو السكاني، وتأتي المرحلة الخامسة والأخيرة وهي مرحلة الاستهلاك الكبيرتبلغ فيها الدولة مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي[32]، حيث يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي وتستخدم التكنولوجيا على نطاق واسع ويصبح قطاع الخدمات مهيمن على نحو متزايد[33]، وفي هذه المرحلة أيضا تميل القطاعات الاقتصادية على نحو متزايد إلى التوجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة ونشر الخدمات على أساس جماعي[34].

ويؤخذ على هذه النظرية تجاهلها للخصوصيات والاختلافات التي تميز كل بلد ومجتمع على حدا، سواء على المستوى الطبيعي الاقتصادي أو الثقافي، والتي تجعل أي مقارنة أو مقاربة بين هذه الدول بدون الأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصيات هي غير ذات جدوى، وإلا سيتم الوقوع في خطأ الإسقاطات والحلول الجاهزة للمشاكل.[35]

2- نظرية النمو المتوازن:

رواد هذه النظرية هم الأمريكيون "بول روزانستين-رودان P. Rosenstein-Rodan"، "رغنار نيركس Regnar Nurkse" و "تيبور سيتوفسكي Tibor scitovsky" والانجليزي "آرثر لويس Arthur Lewis" وغيرهم، ترى هذه النظرية أن مشكل انطلاق التنمية الاقتصادية يتركز في ضرورة القيام بمجموعة من الاستثمارات في آن واحد وفي مختلف القطاعات[36]، وأن القيد الأساسي لعملية التنمية يتمثل في ضيق حجم السوق، ذلك لكونه يعتبر أن ضيق السوق يضعف الحافز على الاستثمار، ومن هذا المنطلق يعتبر أن نقطة التركيز الأساسية لبدئ عملية التنمية وخروج الاقتصاد الوطني من حلقة الفقر مرهون بالقضاء على عقبة ضيق السوق[37]، أي أنه لا يمكن للدول النامية الخروج من حالة التخلف، إلا بإتباع إستراتيجية نمو متوازن، وتنفيذ برنامج استثماري ضخم يوجه لكسر الحلقة المفرغة للتخلف عند نقطة الاستثمار، فمثل هذا البرنامج يتغلب على عقبة ضيق السوق المحلية لكل من المنتجات الصناعية على حدا، لأن الصناعات والمشاريع التي يحتويها البرنامج المذكور، تخلق طلبا على منتجات الصناعات والمشاريع الأخرى[38]، وعلاوة على ذلك، أكدت النظرية إلى الحاجة في المرحلة الأولى إلى جهود مركزة للغاية للوصول إلى مرحلة النمو الذاتي، وكان هذا هو مفهوم الدفعة القوية[39]"bigpush".

رغم إيجابياتها.فإن نظرية النمو المتوازن لا تخلو من أوجه النقد، نظرا لأن تطبيقها يحتاج إلى توافر كميات ضخمة من رؤوس الأموال لدى الدول النامية في المرحلة الأولى للتنمية، حتى يمكن إقامة البنية الأساسية والمشروعات المتكاملة، إلا أنه من المعروف أن من أهم الخصائص ومشكلات الدول النامية هو ندرة رؤوس الأموال، ومن ناحية أخرى فإن إقامة البنية الأساسية والمشروعات المتكاملة دفعة واحدة يستدعي أعداد ضخمة من المهندسين والفنيين والإداريين، وهذا غير متوفر بسهولة وإن إقامة هذه المشروعات يحتاج إلى وجود أسواق مال منظمة وأجهزة ومدخرات محلية قوية، إلا أن هذه الأجهزة تعاني من الضعف وعدم الكفاءة إن وجدت[40].

3- نظرية النمو غير المتوازن:

يدعي أنصار هذه النظرية بأن الدول المتخلفة والفقيرة أصلا لا تستطيع أن توفر الموارد المالية الكافية لأغراض التنمية الشاملة، وأنها لا تمتلك الخيرات والمهارات الكافية والتقنية الحديثة لكي تستثمرها في تطوير عدة قطاعات اقتصادية في وقت واحد، وتفاديا لهذا الوضع فإن على البلدان المتخلفة أن تركز استثماراتها في قطاع واحد ويكون هو بمثابة المحور الذي يحرك بقية القطاعات الأخرى وبذلك تحصل التنمية الاقتصادية[41]، حيث تؤكد هذه النظرية على ضرورة الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد بدلا من الاستثمار في كافة القطاعات في آن واحد، أما القطاعات الأخرى فيمكنها أن تتطور تلقائيا من خلال ما يعرف بتأثير الروابط "linkages effect"[42]، وعلى هذا الأساس فإن المسألة الجوهرية في إستراتيجية النمو غير المتوازن تتمثل في عملية اختيار الاستثمارات التي يمكن أن تقود أو تدفع عملية النمو الاقتصادي بمعدل أسرع من غيرها، حيث يمكن الاعتماد على معايير الربح في اختيار القطاعات الرائدة، بالإضافة إلى ضرورة استخدام معايير أخرى مع ضرورة تغليب مصلحة الاقتصاد ككل، والنظر إلى

معدل النمو الاقتصادي في المدى البعيد[43]، ويضرب الاقتصادي الأمريكي (A. Hirschman) الذي قدم نظريته عن النمو غير المتوازن من خلال كتابه "إستراتيجية التنمية الاقتصادية" سنة 1958، والذي يعد من أهم أنصار إستراتيجية التنمية غير المتوازنة، مثلا بذلك الولايات المتحدة الأمريكية، التي اتضح له عندما قارن اقتصادها بين عامي 1850-1950، أن عملية التنمية تمت على أساس تنمية قطاعات رائدة في الاقتصاد الأمريكي، والتي ساعدت بدورها القطاعات التابعة على النمو[44].

غير أن نظرية النمو غير المتوازن لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات حيث يرى بعض الاقتصاديين أن هذه النظرية يصعب تطبيقها في الدول النامية ذلك أن التركيز على عدد قليل من الفروع الإنتاجية مع إهمال الفروع الأخرى سوف يتمخض عنه عدم قدرة الاقتصاد الوطني على تقديم الجزء الأكبر من الكميات المطلوبة بالنسبة لغالبية السلع والخدمات وذلك عندما ترتفع مستويات دخول الأفراد ويقود هذا بالطبع سريعا إلى عدم التوازن الاقتصادي، ويتضح مما سبق أن الأسلوب الأكثر قبولا لإنماء الدول المتخلفة ينطوي على القيام باستثمارات ضخمة في بعض المجالات المختارة، فضلا عن القيام باستثمارات صغيرة نسبيا في بقية المجالات التي يشتمل عليها الاقتصاد الوطني، ويتطلب ذلك بالطبع ضرورة التعرف على البدائل الاستثمارية المتاحة فضلا عن القيام بالاختيار الدقيق فيما بينها[45].

ثانيا- تحليل تطور الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

I-تحليل تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

لقد عرف الإنفاق الحكومي الاستثماري تطورا ملحوظا خلال مرحلة الدراسة، حيث طبقت الجزائر ابتداءا من سنة 2001، سياسة مالية توسعية بتخصيص موارد مالية ضخمة معتمدة في ذلك على الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات، وذلك عبر تنفيذ برامج استثمارية عامة خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014، ويمكن تلخيص هذه البرامج فيما يلي:

1-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE- programme de soutien à la relance économique(2001-2004):

ويعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي برنامجا استثماريا من حجم متواضع، بدأ بغلاف مالي أولي قدر بمبلغ 525 دينار (حوالي 7 ملايير دولار أمريكي) يجب أن يتم صرفها في الفترة 2001-2004[46]، ليصبح غلافه المالي النهائي حوالي 1.216 مليار دينار (أي ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إعادة تقييم معظم المشاريع المبرمجة وإضافة مشاريع جديدة[47]، ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم القطاعات الصناعية والأنشطة الإنتاجية الفلاحية ، كما خصصت لإنعاش قطاعات أخرى مثل ميدان الري، النقل والمنشآت الأساسية وكذلك لتحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية[48].

2-البرنامج المكمل لدعم النمو الاقتصادي PCSC- Programme complémentaire de soutien à la croissance économique (2005-2009):

كان الهدف من برنامج دعم النمو الاقتصادي هو تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى يساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لا سيما شبكات النقل، الأشغال العمومية، الري، الفلاحة والتنمية الريفية[49]، الذي قدرت المبالغ الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار (حوالي 114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى[50].

3-برنامج تعزيز النمو الاقتصادي PCCE- Programme de consolidation de la croissance économique (2010-2014):

بقيمة مالية إجمالية قدرها21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق(9.680 مليار دج)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دج (155 مليار دولار)[51]،

يعكس تطور الإنفاق العمومي بمختلف بنوده تطور مسؤولية الدولة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وما توفره من شروط للتنمية الاقتصادية حسب ما تظهره الجداول الموالية:

جدول رقم (01): تطور النفقات العامة الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إ.ح.إ	434.06	538.00	567.5	618.8	872.5	1091.4	1480.6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إ.ح.إ	1948.4	1944.6	1921.4	1930.4	2251.3	1908.2	2941.7

***المصدر**: التقارير الصادرة عن وزارة المالية للسنوات 2001-2014 على الموقع:*

http://www.mf.gov.dz/rubriques/58/Publications-et-Rapports.html

يلاحظ من خلال الجدول رقم (01) تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، حيث عرفت النفقات الاستثمارية خلال هذه الفترة نموا ملحوظا وارتفعت من 434.06 مليار دج سنة 2001 إلى 2941.7 مليار دج سنة 2014 أي بزيادة قدرها2507.64 مليار دج وهذا يدل على ضخامة البرامج الاستثمارية التي برمجتها الجزائر خلال هذه الفترة والمبالغ المالية المخصصة لها، حيث ارتفعت النفقات الاستثمارية في فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي من 434.06 مليار دج إلى 618.8

مليار دينار جزائري بمعدل نمو قدر بـ 42.56 %، وقد عرفت الفترة الموالية وهي فترة البرنامج المكمل لدعم النشاط الاقتصادي ارتفاعا ملحوظا في مبالغ النفقات الاستثمارية فقد ارتفعت من 872.5 مليار دج سنة 2005 إلى 1944.6مليار دج سنة 2009 أي بمعدل نمو بلغ 122.88 %، في حين عرفت فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي ارتفاعا غير مسبوق في مبالغ النفقات الاستثمارية حيث ارتفعت من 1921.4 مليار دج سنة 2010 إلى2941.7 مليار دج سنة 2014 أي بمعدل نمو بلغ 53.10 %.

II- تحليل تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

يعتبر فهم النمو الاقتصادي (la croissance économique) وتطوره أحد الاهتمامات الرئيسية للأكاديميين وصانعي القرار على حد سواء، وتسعى الدول المختلفة في برامجها الاقتصادية إلى تحقيق أعلى معدلات النمو، موازاة مع أهداف اجتماعية واقتصادية أخرى، كما تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي والخطط الإنمائية، وبخاصة في الدول النامية، إلى توفير العوامل المختلفة التي تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي بهدف اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة.[52]

وتبين المعطيات المتعلقة بالفترة 2001-2014 تطور الناتج المحلي الإجمالي تطورا لا يتناسب مع حجم المخصصات التي تم تنفيذها وهذا ما نوضحه من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (02): تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ن.م.إ	*4235.7	*4455.4	5252.3	6150.4	7563.6	8514.8	9408.3	11043.7	9968.0	11991.6	14526.6	16115.4	16569.3	17205.1
م.ن%	* 2.1	* 4.1	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2005-2013على الموقع:* http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

* source : ministère des finances, Rapport de présentation du projet de loi des finances 2004, page : 43.

نلاحظ من الجدول رقم (02) أعلاه التطورات التي شهدها الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة حيث عرف نموا مستمرا بلغ حوالي أربعة أضعاف خلال 14 سنة وارتفع من 4235.7 مليار دج سنة 2001 إلى 17205.1 مليار دينار سنة 2014، غير أن نمو هذا الناتج عرف تفاوتا من سنة إلى أخرى، حيث شهدت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا خلال فترة الإنعاش، إذ وصلت إلى 6.9 % سنة 2003، لكنها تراجعت إلى مستوى5.2 % سنة 2004، ويرجع هذا إلى الارتفاع المحسوس في أسعار

المحروقات. في حين شهدت الفترة التي تضمنت البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009، تذبذبا في معدلات النمو المحققة خلال هذه الفترة، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي من 5.1 % سنة 2005 إلى 1.6 %سنة 2009، ويعود هذا إلى ارتباط معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو قطاع المحروقات، فانخفاض أسعار المحروقات سنة 2009 انجر عنه انخفاض في معدل النمو الاقتصادي بحوالي 3.5 %، في حين عرفت الفترة التي تضمنت برنامج توطيد النمو الاقتصادي اسقرارا نسبيا في معدل النمو الاقتصادي تراوح بين 2.8 و3.8 %.

ثالثا- الدراسة القياسية:

ولأغراض هذا البحث سيتم التركيز بصفة أساسية على عملية النمو، بمعنى نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر أساسي للتنمية الاقتصادية الشاملة، ودراسة أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على نمو ذلك الناتج المحلي الإجمالي.

تقديم النموذج ومتغيرات الدراسة:

بعد ما تم دراسة واستعراض الإطار النظري للإنفاق الحكومي الاستثماري وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، سيتم في هذا الجزء تحديد وتعريف النموذج المستخدم في الدراسة التطبيقية كالآتي:

I–البيانات والفترة الزمنية:

سنقوم في هذه الدراسة بمحاولة قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك للفترة المحددة ما بين (2001–2014)، وهذا بالاعتماد على المعطيات السنوية المأخوذة من التقارير السنوية لبنك الجزائر، وكذا التقارير السنوية لوزارة المالية.

II–النموذج المستخدم:

بغرض صياغة النموذج المقدر للعلاقة بين الإنفاق الحكومي الإستثماري G والناتج المحلي الإجماليPIB (كمحدد رئيسي للتنمية الاقتصادية)، نقوم أولا بتمثيل المعطيات الخاصة بتطور المؤشرين بيانيا، أي نقوم برسم شكل الانتشار للنقاط الهندسية التي إحداثياتها الأزواج المرتبة لقيم (G,PIB)، حيث نحصل على المنحنى الطبيعي الذي يسمح لنا بالتعرف على طبيعة الاتجاه العام للعلاقة المدروسة.

شكل رقم(01): انتشار قيم الناتج المحلي الإجمالي بدلالة الإنفاق الحكومي الاستثماري للفترة 2001-2014

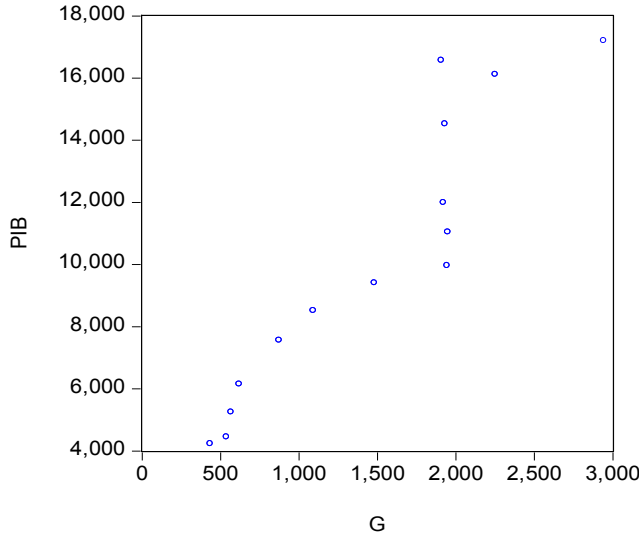

من شكل الانتشار المحصل عليه نلاحظ أن المنحنى الذي يمكن أن يمثل هذه العلاقة هو منحنى المعادلة اللوغاريتمية ذات الشكل: $\hat{y}_i = a + b.logx_i$

$$PIB = 3.88990 + 0.73561\ log(G)$$
$$t: \quad (8.83) \quad (11.94) n = 14$$
$$F = 142.56 R^2 = 0.92 \quad \overline{R^2} = 0.92$$

الدراسة الاقتصادية:

من الناحية الاقتصادية النموذج مقبول، كون المعلمات كلها موجبة وهو ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، وبالتالي تدل على العلاقة الطردية بين كل من الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي، وتعني أن التغير في الإنفاق الحكومي الاستثماري بدينار واحد سيؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بـــ 0.74 مليار دينار وبنفس الاتجاه.

الدراسة الإحصائية:

بداية يجب تقييم العلاقة الارتباطية عن طريق معامل الارتباط البسيط، حيث بلغ هذا الأخير $R = 0.93$، وهي نسبة كبيرة تدل على وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين كل من الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي، أما من خلال الإحصاءات المحصل عليها فيمكن لنا تقييم النموذج من الناحية الإحصائية، ويظهر لنا في بادئ الأمر معامل التحديد المصحح كبير جدا، حيث يدل على أن 92% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، يفسرها الإنفاق الحكومي الاستثماري كمتغير مستقل، أما إحصائية فيشر المحسوبة فهي أكبر بكثير من نظيرتها الحرجة حيث بلغت (F

(Tab=4.75، وبالتالي تدل على معنوية النموذج المقدر، وأن النموذج المقدر ليس ذو طبيعة عشوائية، وبالتالي توجد علاقة معنوية بين المتغير المفسر والمتغير التابع، من جهة أخرى تظهر إحصاءات ستيودنت المعنوية الإحصائية لمعلمة الحد الثابت والمعنوية الإحصائية لمعلمة المتغير المفسر (الإنفاق الحكومي الاستثماري) عند مستوى مستوى5%، حيث بلغت إحصاءة ستيودنت الحرجة(tTab=2.1788) وهي أصغر من تلك المحسوبة لكل معلمة على حدا.

الخاتمة:

قمنا في هذا البحث بمحاولة إجراء دراسة اقتصادية قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي كمحدد أساسي للتنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001–2014)، وبعد تقدير النموذج –باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية– لاحظنا أن النموذج مقبول اقتصاديا، نتيجة إثبات العلاقة الطردية بين المتغيرين، كما أنه معنوي إحصائيا وليس ذو طبيعة عشوائية وهذا ما بين من خلال اختباري فيشر وستيودنت، وتوصلنا إلى وجود تأثير كبير للإنفاق الحكومي الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يبينه معامل التحديد البالغ 92 %؛ ولذا على الحكومة الجزائرية إعطاء أولوية كبيرة للإنفاق الاستثماري كونه يعد العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية، وكذا الاهتمام أكثر بكفاءة وفعالية الإنفاق الاستثماري عوض التركيز على زيادة حجمه فحسب، والعمل على توجيه الإنفاق الحكومي الاستثماري أكثر للقطاعات المهمة والقائدة في الاقتصاد الوطني، والتي يمكنها المساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي.

الملاحق:

ملحق رقم (01)

	G	PIB
G	1.000000	0.929169
PIB	0.929169	1.000000

ملحق رقم (02)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.889910	0.440473	8.831216	0.0000
LOG(G)	0.735615	0.061610	11.93987	0.0000

R-squared	0.922361	Mean dependent var	9.130152
Adjusted R-squared	0.915891	S.D. dependent var	0.481935
S.E. of regression	0.139769	Akaike info criterion	-0.966089
Sum squared resid	0.234424	Schwarz criterion	-0.874795
Log likelihood	8.762622	Hannan-Quinn criter.	-0.974540
F-statistic	142.5606	Durbin-Watson stat	1.032311
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (03)

Estimation Command:

==========

LS LOG(PIB) C LOG(G)

Estimation Equation:

==========

LOG(PIB) = C(1) + C(2)*LOG(G)

Substituted Coefficients:

==========

LOG(PIB) = 3.88990957126 + 0.735615436521*LOG(G)

الهوامش والمراجع:

[1] عبد الحليم كراجة، عبد الناصر العبادي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 36.

[2] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 186.

[3] Pierre Cliche, Politique Budgétaire, le Dictionnaire encyclopédique de l'administration publique, http// :www.dictionnaire.enap.ca,02-01-2016, p :01.

[4] ساطور رشيد، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية" حالة الاستثمار الخاص"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013، ص: 59.

[5] هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان،2000، ص:33.

[6] عماري عمار، محمادي وليد، أثر الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص:4.

[7] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 120.

[8] البشير عبد الكريم، ضيف أحمد، تقدير إنتاجية النفقات العامة في الجزائر وتقييمها، على الموقع:

http://www.e-marifah.net.www.sndl1.arn.dz، تاريخ التحميل: 15-12-2014.

[9] خميسي قايدي، بن خزناجي أمينة، دراسة تحليلية لتطور النفقات ذات الطابع النهائي حسب القطاعات في الجزائر "خلال الفترة 1989-2011"،المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11-03-2013، ص: 07.

[10] محمد صالح سلمان الكبيسي، نظال قادر حسن، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العراق للمدة (1990-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 78، 2014، ص: 281.

[11] جلال خشيب، بين النمو والتنمية الاقتصادية، على الموقع: http://www.alukah.net/culture/0/77717/#ixzz3S0D7GxU2 ، تاريخ التحميل: 27-02-2015.

[12] مصباحي محمد الأمين، دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر للفترة 1999-2007، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص: 03.

[13] Maryann Feldman, Tom Kemeny, Economic Development : A Definition and Model for Investment, , www.eda.gov/tools, 12-09-2015, p: 02.

[14] Med chérif ilmane, dictionnaire d'économie et de sciences sociales, BERTI Edition, Alger, 2009, p : 237.

[15] Henri-louis VÉDIE, Macroéconomie : en 24 fiches, 3e édition, édition Dunod, 2011, p : 144.

[16] أوجست سوانينبيرج، ترجمة: خالد العامري، الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2008 ص: 187.

[17] لحمر خديجة، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية "حالة البنوك الجزائرية –واقع وآفاق–"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص: 33.

[18] ريحان الشريف، بومود أيمان، أسواق الأوراق المالية الناشئة وعلاقتها بتمويل التنمية الاقتصادية "دراسة حالة بورصة الدار البيضاء/ المغرب، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 34، 2014، ص: 378.

[19] Adjilane Abdou, Le développement humain dans les PVD, http://www.memoireonline.com/05/07/471/m_developpement-humain-dans-les-pvd1.html , 03-07-2016.

[20] Philippe Deubel, les stratégies de développement, Pearson Education France, 2008, www.pearson.fr, 03-07-2016, p : 463.

[21] عمار محجوب محمد زكي، دور التمويل العربي والإسلامي في دعم التنمية الاقتصادية في السودان (1986-2009)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، صيف-خريف 2011، ص: 93.

[22] بولعلام سميرة، أثر تطور الصادرات على التنمية الاقتصادية "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص: 54-55.

[23] توبين علي، النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية "حالة الجزائر 1970-2002"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص: 04.

[24] عادل عامر، التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها، على الموقع، http://almesryoon.com، تاريخ التحميل:03-07-2016.

[25] موالدي سليم، هيئات التمويل الخارجي للتنمية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية "دراسة تطبيقية على مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 08.

[26] محمد حسن يوسف، تقييم تجارب التنمية في الشرق الأوسط، على الموقع:http://saaid.net/Doat/hasn/128.htm، تاريخ التحميل: 23-01-2015.

[27] مشير الوردي، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية "دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2003"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 06.

[28] محمود محمد داغر، علي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، صيف 2010، ص: 121.

[29] ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مجلة التراث، العدد العاشر، جامعة الجلفة، ديسمبر 2013، ص: 09.

[30] صليحة مقاوسي، هند جمعوني، نحو مقاربات حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2010، ص: 07-08.

[31] Matthew Smith, On Rostow's 'Stages' Thesis and Explanation of 'Take-Off' Growth, University of Sydney, **http//:www.**ac.edu.au, 30-06-2016, p: 01.

[32] ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مجلة التراث، العدد العاشر، جامعة الجلفة، ديسمبر 2013، ص:09-10.

[33] Grade 12 Canada and World issues –Unit2, Modernization Theory Rostow's Stages of Economic Growth, http//:www.fcweb.limestone.on.ca, 30-06-2016, p: 01.

[34] W.W.Rostow, The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto, Cambridge University Press, 1960, www.ou.edu/uschina/gries/articles/IntPol/Rostow.1960.Ch2.pdf, 30-06-2016, p: 06.

[35] عمر خضيرات، عماد الشدوح، أثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في الدول العربية 2000-2008 "دراسة حالات (المغرب، تونس، مصر، الأردن، السعودية والسودان)"، مجلة المنارة، المجلد 18، العدد2، 2012، ص: 104.

[36] مصيطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمان، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: "الاقتصاد الإسلامي: الواقع...ورهانات المستقبل"، 23-2011/02/24، ص: 05.

[37] موالدي سليم، هيئات التمويل الخارجي للتنمية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية "دراسة تطبيقية على مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 17.

[38] إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 280-281.

[39] Michele Alacevich, Early Development Economics Debates Revisited, Policy Research Working Paper 4441, The World Bank, https://plagiarism.repec.org/ardeni/ardeni5.pdf, 30-06-2016, p:03.

[40] عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010 ص: 283.

[41] جواد كاظم حميد، التنمية الاقتصادية في الرؤى الإسلامية مع الإشارة إلى التجربة الإسلامية في إيران، مجلة دراسات إيرانية، العدد 10،2011، ص: 158.

[42] Hans Singer, Alfred O Hirschman, Walt Whitman Rostow, Theory of Unbalanced Growth, https//:ww.acaneretuedutr.weebly.com, 30-06-2016, p: 02.

[43] بوالعام سميرة، أثر تطور الصادرات على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص: 64.

[44] محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص: 36.

[45] محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص: 350-351.

[46] MUSTAPHA BAKLI, Essai D'évaluation des effets deux plans Triennal (2001-2004) Et Quinquennal (2005-2009) Sur L'évolution Urbaine Et Economique D'un Espace Local : Regard Sur le Cas De Quelques Communes De la Wilaya de Bejaia, les communication du colloque international : Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université Sétif1, les 11&12 mars 2013, p : 09.

[47] دربال عبد القادر وآخرون، محاولة نمذجة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وتنافسية الاقتصاد الجزائري 2004-2011، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11/12-03-2013، ص: 10-11.

[48] عبو عمر، عبو هودة، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر "واقع وتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف، ص:03.

[49] جديدي روضة، أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمرالدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11/12-03-2013، ص: 09.

[50] دربال عبد القادر وآخرون، محاولة نمذجة العلاقة بين الانفاق الحكومي وتنافسية الاقتصاد الجزائري 2004-2011، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11/12-03-2013، ص: 10-11.

[51] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 10، 2012 ، ص: 147.

[52] محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة "2001-2012"، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11/12-03-2013،ص: 18.